الملك عبد العزيز وتنظيم المملكة

محمد أحمد حنفي *

يعد قيام المملكة العربية السعودية في الظروف التي أحاطت بها اعظم خطوة تقدمية عرفتها الجزيرة العربية وكان طبيعيا أن تتطور نظم وادارة البلاد بمقدار التوسع الذي شهدته المملكة وتشعب الادارة فيها .

لقد واجه الملك عبد العزيز طيب الله ثراه العثمانيين وأعوانهم وانتصر عليهم وخلص البلاد من المعاهدة (١) مع الانجليز ليكتمل لها استقلالها وتتأكد سيادتها وكان ذلك يعني مواجهة جديدة لتنظيم اداري جديد ، مصدره الشعب السعودي ، وفي عام ١٣٤٣ هـ تم تشكيل أول مجلس شورى (المجلس الاهلي) وضم اثني عشر عضوا وتضمنت اهدافه كل مايضمن لمسيرة البناء والتطور أن تستمر بلا معوقات .. وبعد عامين من انشاء هذا المجلس صدر تعديل يقضي بدمج المجلس الاستشاري ليصبح مجلسا للشورى يرأسه سمو الامير فيصل بن عبد العزيز وصدرت مواده (خمس عشرة مادة) حيث شملت كل النظم الخاصة بالاعمال واختصاصات الاعضاء ومددهم .

كان الملك عبد العزيز رحمه الله حريصا على الا يأخذ المجلس شكل الاستمرار باعتباره تجربة جديدة تخوضها البلاد ، ففي كل عام يعاد النظر فيه على ضوء ماتسفر عنه التجارب السابقة وصولا لمبدأ الكمال وتوفير عوامل المرونة والانطلاق لتطوير البلاد وتقدمها ، وفي عام ١٣٥١ هـ أملى الملك عبد العزيز بنفسه أول نظام للدولة يتناول شكلها ونظمها الادارية وتولت الصياغة لجنة خاصة عرفت باسم الجمعية (٢) العمومية وصدرت النظم تحت عنوان التعليمات الاساسية وبمقتضاها

---

* نص البحث منشور بالقسم الانجليزي بهذا العدد .

(١) معاهدة دارين (القطيف) عام ١٣٥١ هـ . واستبدلت بمعاهدة جدة عام ١٣٤٥ هـ وبمقتضاها أقيمت العلاقات بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية على أسس سليمة من الصداقة وحسن التفاهم .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية الصادرة في ٢١ صفر ١٣٤٥ هـ الموافق أول سبتمبر ١٩٢٦ م تحت عنوان التعليمات الاساسية للمملكة الحجازية .

انشئت المملكة العربية السعودية فكان هذا الحدث العظيم من أخلد الاحداث في تاريخ المملكة حيث استطاع الملك عبد العزيز أن يخطو هذه الخطوة التاريخية ويوحد النظام في كل أنحاء المملكة ولقد شارك جلالة الفيصل الشهيد رحمه الله هذه الخطوة المباركة .

من أهم ماتميزت به تلك النظم نصها على أن كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح .. مصدر التشريع في كل النظم والقوانين ، كما أنشأ الملك عبد العزيز مجلسا خاصا يعقد مرتين في اليوم للنظر في أمور البلاد وشؤونها .

واستكمالا لشئون التنظيم وتوزيع التبعات والمسؤليات أسند لسمو الامير فيصل بن عبد العزيز مهمة رئاسة الحكومة بمكة واصبح سموه نائبا عاما في الحجاز ورئيسا لمجلس الشورى فوزيرا للخارجية وهي أول وزارة انشئت بصفة رسمية كما أضيفت لسموه رئاسة مجلس الوكلاء الذي انشيء خصيصا لتنظيم الحكومة .

ولا عجب في ذلك وقد لمس جلالته رحمه الله في نجله سمو الامير فيصل ذكاء فطريا وطبعا هادئا وشخصية قوية وخلقا كريما بالاضافة الى ماإتصف به من حزم للامور وحسن تنظيمها وحرصه عليها .

وفي عام ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م لم يكن هناك من الوزارات سوى ثلاث فقط هي الخارجية والدفاع والمالية ثم توالى انشاء باقي الوزارات ، وفي شهر ذي الحجة ٣١٧٢ هـ (يوليو ١٩٥٣ م) صدر أول نظام لمجلس الوزراء ثم تعدل في عام ١٣٧٧ هـ واصبح يتناول السلطتين التنفيذية والتشريعية . وفي عام ١٣٨٤ هـ صدر النظام متضمنا تعديلات أكثر مرونة وضم (٥٠) مادة وشمل كل مايتعلق بتنظيم المجلس وتنظيم كل وزارة وما تحتاجه البلاد من تنظيمات ادارية وفي نفس العام يبايع الشعب السعودي فيصل بن عبد العزيز ملكا على البلاد واماما للمسلمين فيتابع مسيرة العمل والجهاد لتنطلق المملكة العربية السعودية الى آفاق التقدم بخطى واسعة . وفي عام ١٣٩٥ هـ يستشهد الفيصل وهو في ساحة النضال من أجل شعبه ودينه وبرغم هول المفاجأة يقف الشعب السعودي بفضل ايمانه بالله وثقته بالاسرة السعودية يبايع مليكه وقائده الملك خالد بن عبد العزيز وولي عهده سمو الامير فهد بن عبد العزيز ليتابعا المسيرة على خطى الراحل العظيم .

وفي شهر شوال ١٣٩٥ هـ اكتوبر ١٩٧٥ م يتم تشكيل وزارة جديدة وفقا لما تتطلبه خطة التنمية الثانية وعلى ضوء ماأسفرت عنه الخطة الاولى ويعلن جلالة الملك خالد بن عبد العزيز أن آمال المملكة تتجه الى التطوير والتعمير .

حقائق عن سياسة المملكة

ان كل متتبع لسياسة المملكة العربية السعودية في تاريخها الحديث ، يلمس لأول وهلة بأن قواعد هذه السياسة راسخة ثابتة لا تغيير فيها ولا تبديل ، وقد يكون هذا الثبات مدعاة الى القول بأن تلك السيرة السياسية لا تقرها الاساليب العصرية التى سار عليها كل سياسي محترف ، فهو اليوم يتمسك براى ويناضل في سبيله وغدا ينقلب الى نقيضه أو يقاومه ٠

ولا تفسيرلهذا الثبات الا لأن المملكة العربية السعودية تؤمن بسياسة القرآن الكريم تطبق تعاليمه وتسير على هديه ، وهي السياسة المثلى التي جعلتها دائما في منأى عن المنازعات أو الخلافات السياسية حتى اذا اضطرت الى خوض معركة سياسية ، خاضتها في تؤدة واناة وحذر وحذق الى أن ينتهى بها الأمر الى تحقيق مارسمته منذ البداية ٠

وفرضت الظروف على المملكة العربية السعودية نوعا معينا من السياسة أو الارتباطات اتخذت مظاهر شتى حتى اصبحت في مجموعها اطارا لسياستها لا تخرج عنه في اية حالة من الحالات ، وان كان البعض

سامي حكيم

العروبة السعودية

قد يرى أن هـذا الاتجاه بعيدا عن سـ سياسة المملكة التى اعتادت أن تنتهجها حتى اذا تبلورت الامور أكثر فأكثر ، ثبت أن هـذه السياسة لم يطرأ عليها أى تغيير أو تبديل •

أول من حقق الوحدة :

فالمملكة العربية السعودية هي أول دولة عربية حققت الوحـدة العربية الأصيلة بعد أن تكاملت لها جميع مقوماتها وذلك عندما نودى يوم ٨ من يناير ١٩٢٦ بالملك عبد العزيز ملكا على الحجاز وسلطـانا لنجد ، وعين الامير فيصل (رحمه الله) يوم ١٧ من أغسطس ١٩٢٦ نائبا للملك في الحجاز ، وأصبحت هـذه الوحـدة رمزا لأماني الامة العربية وهـدفا تسعى الى تحقيقه على المدى البعيد لأن الظروف التي كانت تجتازها الدول العربية في ذلك الحين لم تكن تسـمح بقيام أية وحدة في أى جزء من الوطن العربي •

بشر بالجامعة قبل مولدها :

من هذا الايمان الراسخ بالوحدة التي تهدف الى المصلحة العربية العليا ، نادى الملك عبد العزيز عام ١٩٣٧ بضرورة تأليف لجنة تضم شخصيات عربية مخلصة تعمل على وضع الاسس لتوحيد الجهود لما فيه خير الامة العربية وازالة الخلافات القائمة بين الحكومات العربية ، ولم تكن تلك الدعوة وليد بيان أذاعه العاهل السعودي بل جاءت خلال حديث جرى بين جلالته وبين عوني عبد الهادي الزعيم الفلسطيني المعروف خلال زيارته للرياض مع بعض رفاقه عندما عرضوا على جلالته الحالة في فلسطين (١) .

وطلب العاهل السعودي من عوني عبد الهادي أن يبحث هذا الموضوع برمته مع مستشاريه خالد القرقني وبشير السعداوي وحافظ وهبه ، بعد أن تعهد جلالته بأن يقف وراء تلك اللجنة يساندها بكل طاقاته .

حتى اذا عاود الزعيم الفلسطيني زيارته للمملكة السعودية عام ١٩٤١ كرر جلالته الدعوة مرة أخرى الى تشكيل اللجنة المشا راليها ، ولم يترك عوني عبد الهادي تلك المناسبة دون أن يذكر جلالته بأنه سبق أن اقترح قيام تلك اللجنة خلال لقائه مع جلالته عام ١٩٣٧ (٢)

وكانت غاية جلالته من تشكيل اللجنة المذكورة تحقيق الامور التالية :

١ ـ انقاذ فلسطين من الخطر الذي يهددها .

٢ ـ توحيد الجهود لما فيه مصلحة الدول العربية .

٣ ـ ازالة الخلافات القائمة بين الحكومات العربية .

والبحث في تفاصيل هذه الامور يتطلب جهودا متواصلة مقترنة بدراسة عميقة لاسيما بعد أن لمس العاهل السعودي التخاذل الموجود بين العرب أنفسهم الذين لايتمسكون بأهداب الشريعة حتى نسيتهم هذه الشريعة ، وانه لايخشى في الله لومة لائم ، وانه رجل كل رأسماله المصحف الكريم الذي في رقبته والسيف الذي في يده ، وانه يعرف أن الشعوب العربية كلها طيبة ، ولكن الشر يأتي من بعض الزعماء (٣)

آراء واضحة للملك عبد العزيز :

ولم تخرج اللجنة التي دعا اليها جلالته الى حيز الوجود ، لأن البعض أحس من وراء تشكيلها وتكوينها مايهدد مصالحه الذاتية ، حتى اذا انطلقت في أرجاء الامة العربية ، الدعوة الى تحقيق نوع من الوحدة العربية ودعا مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر في ذلك الحين الوفود العربية من ست دول عربية ، وهي الدول التي تعتبر مستقلة ، كان الوفد السعودي في هذه المباحثات واضحا كل الوضوح خلال الاجتماعات الاربعة التي عقدها مع رئيس وزراء مصر .

ففي الجلسة الاولى التي عقدت يوم ١١ من اكتوبر ١٩٤٣ أبلغ الوفد السعودي مصطفى النحاس باشا آراء الملك عبد العزيز بشأن التعاون المطلوب تحقيقه بين الدول العربية على النحو التالي (٤) :

١ ــ الرغبة في العمل لما فيه تأييد الصلات بين المملكة العربية السعودية ومصر بصورة خاصة ، والبحث في كل ما من شأنه أن يؤدي الى مافيه الخير للأمة العربية .

٢ ــ يجب أن يكون هدفنا العمل بكل مايمكن لمصلحة الامة العربية جمعاء دون النظر لجر مغنم لبعضها البعض الآخر أو على حساب البعض الاخر .

٣ ــ يجب أن نتقي المخاطر والحبائل التي تضر مصلحة الامة العربية .

٤ ــ يجب أن تكون خطانا في هذا المعترك معقولة مضبوطة حتى لانتعرض لما يعوق سيرنا ويسد علينا الطريق .

٥ ــ يجب أن يكون سيرنا في قضيتنا مبنيا على دراسة دقيقة لاوضاع الامة العربية حتى نستطيع أن نصف لها العلاج الناجع ، اذ أننا لو أردنا مثلا أن نجمع الامم العربية كلها في دولة واحدة لتعارض ذلك مع الاوضاع القائمة وقد ينشأ عنه اصطدام ليس لأحد مصلحة فيه .

٦ ــ يجب أن يكون اشتراك الاقطار العربية على قدم والمساواة التامة بعضها مع بعض .

ونوقشت تلك الآراء على مدى جلستين مغلقتين ، حتى اذا عقدت الجلسة الرابعة المغلقة دونت فيها وجهات النظر وهي تشتمل على مايأتي (٥) :

أ ـ أن تستمر المساعي الفردية من الحكومة العربية لما فيه مصلحة لأي بلد عربي آخر ، وأن يكون ذلك بشكل يؤدي الى الثمرة المطلوبة فلا يحدث مضارا بمصلحة العرب وأصدقاء العرب .

ب ـ يرى تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي في الوقت الحاضر الى أن تتغير الظروف القائمة .

جـ ـ الرغبة في تنمية التعاون الثقافي والزراعي مع مصر وسائر البلدان العربية ، ثم أعيد البحث في تلك الآراء ، فكان الرأي الذي استقر بشأنها في الجلسة الخامسة المغلقة على النحو التالي (٦) :

١ ـ ابداء أمنية البلاد العربية السعودية بأن تصل البلدان العربية لما تتمناه من الهناء والسعادة .

٢ ـ شعور جلالة الملك نحو البلاد الشامية جمعاء وما يتمناه لها من عز واستقلال في حكمها الجمهوري القائم في كل من سورية ولبنان .

٣ ـ المملكة العربية السعودية تعمل كل ماتستطيع لخلاص فلسطين مما هي فيه وترى أن تكون الكلمة في شأن فلسطين لما يجمع عليه أهلها فهم يقرون الشيء الذي يرونه صالحا لبلادهم .

٤ ـ ان موضوع التعاون بين البلاد العربية في المسائل الاقتصادية والثقافية أو أي تعاون ممكن ، فالمملكة العربية السعودية لا تمانع فيه عندما يكون ذلك في الامكان ويكون الوقت ملائما له .

خطاب شامل :

ثم أجمل جلالة الملك عبد العزيز هذه الآراء في خطاب أرسلته حكومته يوم ١٩

من محرم سنة ١٣٦٤ هـ الموافق ٣ من يناير ١٩٤٥ الى الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، خلفا لرفعة الاسكندرية الذي تضمن انشاء جامعة للدول العربية ، على أن تؤلف لجنة تحضيرية لاعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة ولبحث المسائل السياسية التي يمكن ابرام اتفاقات فيها بين الدول العربية ·

وجاء في خطاب الحكومة السعودية الى الدكتور أحمد ماهر مانصه (٧) :

ان الحكومة العربية السعودية كانت ولا تزال من العاملين والراغبين في جمع كلمة العرب ، وتحب أن ترى كلمة الدول العربية مجتمعة ومتفقة على مبادىء وأسس قوية من شأنها أن تهدي الى ماتصبو اليه الامة العربية ، وهذه المبادىء هي كما يلي : ـ

١ ـ يعقد بين الدول العربية حلف يرمي الى تكافلها وتعاونها لسلامة كل منها وسلامة مجموعتها ويضمن حسن الجوار بينهم ، وقد سبق للمملكة العربية السعودية والمملكة العراقية واليمانية خطوة موفقة في هذا السبيل ·

٢ ـ على أنه من المفهوم أن لكل دولة عربية أن تعقد مباشرة اتفاقات لسلامتها مع أية دولة عربية أخرى من غير أن تكون ضارة باحدى الدول العربية مما يضمن حسن الجوار والتعاون الاخوى ·

٣ ـ ان تكافل العرب وتحالفهم وتضامنهم ليس موجها الى أية غاية عدائية نحو أية أمة أو دولة أو جماعة من الدول وانما هي أداة للدفاع عن النفس ولاقرار السلم ودوامه ولتأييد مبادىء العدل والحرية للجميع ·

٤ ـ الحرب محرمة بين الدول العربية وكل خلاف يشجر بين طرفين في المجموعة العربية في أمر جديد أو في تقصير أحد الطرفين في تنفيذ ماالتزم به من تعهدات قبل حكومة عربية من دول الحلف ، يحل بالاصلاح والتوسط أو بالتحكيم على أصول العدل والقسط بين الاخوين لحل الخلاف وانفاذ مالم ينفذ من تعهدات واذا امتنع أحد الطرفين عن قبول التحكيم أو عن الاذعان لما حكم به ، فللدول العربية نصيحته ودعوته للحق ، فان بغى واعتدى فلها بعد التشاور أن تقرر ماتراه لايقاف الاعتداء واقامة العدل والقسط في ساحة الامة العربية ·

٥ ـ اجتنابا للمشاكل بين الدول العربية يجب أن يكون مفهوما من البداية أن نظام سورية ولبنان كجمهوريتين سيستمر ، كما هو مفهوم أن استقلالهما التام متفق عليه .

٦ ـ ان السعي لتوحيد الثقافة وتوحيد التشريع بين الدول العربية وفي ساحة الامة العربية كلها عمل مشكور ، غير أن ظروف المملكة العربية السعودية ووجود البلاد المقدسة فيها يجعل لها وضعا خاصا فهي ستمتنع عن تنفيذ أي مبدأ في التعليم أو التشريع يخالف قواعد الدين الاسلامي وأصوله .

٧ ـ تتعاون الدول العربية على تسهيل معاملاتها وتجارتها وتقوية اقتصادياتها باعتبارها أمة واحدة ذات مصلحة مشتركة ، على أن هذا التعاون لايحرم أحدا منها من حريته في ادارته المالية والاقتصادية لبلاده وداخل حدود دولته بكامل سلطته حسبما تقتضيه ظروفه ومصلحته الخاصة .

★ ★ ★

من خلال تلك الآراء التي بسطها العاهل السعودي الملك عبد العزيز سواء في مباحثات وفد الحكومة العربية السعودية مع مصطفى النحاس باشا أو مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، يتضح بجلاء حرص العاهل السعودي على تحقيق الامور التالية بشأن تنظيم التعاون بين الدول العربية وانقاذ فلسطين وهي :

الابقاء على النظام الجمهوري في كل من سورية ولبنان ، وأن المملكة العربية السعودية لن تدخر وسعا في سبيل انقاذ فلسطين على أن تكون الكلمة النهائية لأهالي فلسطين أنفسهم ، ثم ايجاد حلف يضم الدول العربية لصيانة سلامتها وحتى لايعتدي عليها مع تحريم القتال بين الدول العربية وحل الخلافات التي قد تنشب بينها عن طريق الوساطة والتحكيم .

ان موضوع التعاون السياسي بين الدول العربية فترى المملكة العربية السعودية ضرورة ارجائه الى أن تتبدل الحالة القائمة في الدول العربية التي ترتبط بعضها بالتزامات خارجية تحول بينها وبين حرية الحركة في المجال الدولي ، على أن يؤخذ في

الحسبان أن المملكة العربية السعودية مستعدة للتعاون مع مصر كما أنها ستطبق في ميدان التعاون الثقافي والتشريعي مايتمشى مع الشريعة الاسلامية ٠

سياسـة بعيـدة المـدى :

والذي يهمنا من هذا السرد هو أن السياسة التي أرسى قواعدها الملك عبد العزيز لم تتبدل على الاطلاق حتى يومنا هذا بشأن جميع المسائل السابقة ، فقد نادى جلالته عام ١٩٣٧ بايجاد لجنة يعمل أعضاؤها لما فيه خير الدول العربية وانقاذ فلسطين ، فخرجت هذه اللجنة عام ١٩٤٥ تحت اسم (جامعة الدول العربية) ، أما فيما يتعلق بفلسطين فقد رأى جلالته أن تكون الكلمة الفاصلة في شؤونها متروكة لأهلها ، وهو الامر الذي تحقق فيما بعد على مرحلتين :

الاولى : قيام حكومة عموم فلسطين يوم ٢٢ من سبتمبر ١٩٤٨ ، وتشكيل المجلس الوطني الذي عقد جلسته الاولى يوم ٣٠ من سبتمبر ١٩٤٨ بمدينة غزة ، أما المرحلة الثانية : فتجلت في قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥ ٠

السبيل الى انقاذ فلسطـين :

على أن جلالة الملك عبد العزيز كان يرى أولا وقبل كل شيء ، ألا سبيل الى انقاذ فلسطين من الخطر الذي يهددها الا بوقف الهجرة اليهودية ، حتى اذا انعقد مؤتمر فلسطين في لندن اعتبارا من يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٥٧ هـ الموافق ٧ من فبراير ١٩٣٩ م ، وكان (فيصل) على رأس الوفد السعودي المؤلف من الشيخ حافظ وهبه وابراهيم السلميان بن عقيل وفؤاد حمزة ، عليهم جميعا رحمة الله ، وقد أوصى الملك عبد العزيز الامير فيصل « رحمه اللـه » بأن يعمل جاهـدا مع الانكليز للاتفاق على أمرين هما : العفو التام عن جميع السجناء العرب الفلسطينيين ، ووقف الهجرة اليهودية الى فلسطين أما استقلال فلسطين فيتم البحث فيه بعد تحقيق الامرين السابقـين (٨)٠

بحث وموافقــة ولكن ... :

ومن الثابت أن جلالة الملك عبد العزيز بحث هذين الامرين مع البريطانيين في جدة ، وأنهم أبلغوا جلالته ـ بعد اخطار الحكومة البريطانية وتلقي ردها ـ بـأن بريطانيا على استعداد للموافقة عليهما بشرط أن يكون ممثلو العرب في مؤتمر لندن مسالمين وألا يثيروا الزوابع في جلسات المؤتمر ، ولكن على حد قول جلالته للزعيـم الفلسطيني عوني عبد الهادي ، أصر بعضهم الى أن يثير الغبـار في المؤتمـر رغم النصيحة التي وجهتها اليهم وزارة الخارجية البريطانية بألا يسلكوا هذا الطريـق مما أثار الصهيونيين على الحكومة البريطانية ودفعهم الى اقامة العراقيل في سبيـل انجاح المؤتمر (٩)

موقـف لفيصـل :

ولست هنا بصدد الحديث عن النتائج التي انتهى اليها مؤتمر لندن بشأن قضية فلسطين وظروفها وملابساتها ، فقد يكون لهذا حديث آخر ، الا أنني أسجل هنا أن الحكومة البريطانية كانت تعد العدة لاتصال المندوبين العرب بأعضاء الوفـد اليهودي ، غير أن تلك المحاولة لم تنجح الا مرة فكانت النتيجة وخيمة وبيلة (١٠) .

وكان الوفد السعودي برئاسة الامير (جلالة الملك فيصل رحمه الله) هوالوفد العربي الوحيد الذي رفض حضور هذا الاجتماع المشترك ، بل ان (جلالته) هدد بالانسحاب من المؤتمر والعودة الى بلاده .

وهكذا حرصت المملكة العربية السعودية على وضع سياسة ثابتة هي عدم اجراء أية مباحثات مباشرة مع الصهيونيين ، وهي السياسة التي أكدتها فيما بعد اجتماعات مجلس الجامعة العربية في مناسبات شتى .

استخـدام النفـط :

ولكن هناك ماهو أهم من ذلك ، فعندما ناقشت الامم المتحدة قضية فلسطـين

في مؤتمر ١٩٤٧ في ضوء الاقتراح الخاص بتقسيم فلسطين أحست الوفود العربية بمدى الضغط الواقع على أعضاء المنظمة الدولية لمناصرة التقسيم ، عندئذ رئي عقد اجتماع ضم رؤساء الوفود العربية وعلى رأسهم الامير (الملك) فيصل لبحث الوسائل التي تمنع الحكومة الامريكية من المضى في تأييد التقسيم ، وانتهى الرأي بينهم على ابلاغ الحكومتين الامريكية والبريطانية بأن أعمال النفط ستتوقف في البلاد العربية اذا استمرت أمريكا في خطتها المماثلة للصهيونية .

وكان أشد المتحمسين لهذا الرأي «فيصل» العظيم رحمه الله وانتهى الامر بتكليف أحد رؤساء الوزارات العرب بالشخوص الى الرياض لينهي الى جلالة الملك عبد العزيز بما تقرر اتخاذه من اجراء حاسم للحيلولة دون صدور قرار التقسيم ، ولكن هذا الرئيس تخلف عن السفر ، ومن ثم صدر قرار هيئة الامم بالموافقة على التقسيم (١١)

وبعد نحو خمسة وعشرين عاما نفذ (فيصل) ماأصر على تنفيذه من قبل ، عندما منع البترول في حرب اكتوبر المجيدة عن أمريكا وكل دولة أوربية تناصر الصهيونية .

حول التحكيم وعدم الالتجاء للقوة :

واتضح بعد نظر العاهل السعودي الكبير بشأن تسوية النزاع الذي قد ينشب بين دولتين عربيتين بالتوسط أو التحكيم وعدم الالتجاء الى القوة لفض هذا النزاع ، عندما تضمن ميثاق الجامعة في المادة الخامسة ما نادى به جلالته ، كما تضمن الميثاق في المادة التاسعة ماأبداه جلالته من حق كل دولة عربية في عقد ماتراه من اتفاقات مع أية دولة عربية أخرى مادام رائدها المصلحة العامة .

وعندما هددت سورية من احدى جاراتها عام ١٩٤٨ ، اقترح جلالته عقد معاهدة دفاعية بين سورية والمملكة العربية السعودية ومصر (١٢) ، ثم تحقق أخيرا الحلف العسكري الذي طالبت به المملكة العربية من قبل عندما تم التوقيع على معاهدة الضمان الجماعي في الاسكندرية في يونيو ١٩٥٠ .

تلك هي بعض المواقف التي دارت حول السياسة التي انتهجتها المملكة العربية

السعودية لم يطرأ عليها ، كما أوضحت ، اي تغيير أو تبديل ، مواقف أملتها المصلحة العربية العليا ، واذا كانت هذه المواقف قد احتجبت حينا من الزمن أو ظللتها سحابة عابرة ، الا أنها احتفظت برونقها وضيائها رغم انقضاء تلك السنين عليها ·

وما أحوج هذا الجيل الى معرفة تلك الحقائق ، يجترها ويتمعن فيها ، لانهـا ألصق ماتكون بروح الحق ·

سامي حكيم

الهوامش والمصادر

(١) من المذكرات الخطية لعوني عبد الهادي والتي لم تنشر ·

(٢) المصدر السابق ·

(٣) المصدر السابق

(٤) محاضر المشاورات

(٥) المصدر السابق

(٦) المصدر السابق

(٧) محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ·

(٨) مذكرات عوني عبد الهادي

(٩) المذكرات الخطية لعوني عبد الهادي

(١٠) مذكراتي لتوفيق السويدي رئيس وزراء العراق الاسبق

(١١) تقرير خاص لرئيس الوفد العراقي في اجتماعات الامم المتحدة

(١٢) مذكرات محسن البرازي رئيس وزراء سورية الاسبق